

في حملة مكبرة قادها الفريق الفهد واللواءان العلي والصانع القبض على 4431 وافداً وإبعاد 317 مخالفاً وإغلاق 4 أوكار مشبوهة وضبط 6 سكارى في الرقعي وحولي



اللواء عبدالفتاح العلي يطلب من وافد هويته



من الأوكار المشبوهة



الفريق سليمان الفهد واللواء عبدالفتاح العلي أشرفا وشاركوا في الحملة المكبرة



حبوب مخدرة وأخرى للأجهاض ضبطت في حملة حولي والرقعي

الأوراق الثبوتية وما يؤكد أنهم يتابعون إنهاء إجراءات الإقامة أو تعديل أوضاعهم. واختتمت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بيانها مؤكدة ضرورة التعاون مع رجال الأمن بعدم إيواء أو التستر على أي مخالف للقوانين أو مطلوب للعدالة تجنباً للوقوع تحت طائلة القانون، مؤكدة أن أمن الوطن وأمان مواطنيه يتحقق بالقضاء على الخارجين عن القانون والمطلوبين للعدالة.

المرجوة بعد أن تم الاستعلام عن 4431 وافداً، وتم إحالة 317 إلى إدارة الإبعاد وجهات أخرى، و399 انتهاء إقامة و15 إلقاء قبض و403 بدون إثبات و28 مخالف قانون العمل و6 حالات سكر وواحد انتهاء تأشيرة و17 مدينا و4 دعارة و24 مخالفاً لقانون الإقامة و40 تغييباً، بالإضافة إلى ذلك مطلوب جنائي و2 مخدرات، و3 عمالة سائبة وتحرير 300 مخالفة مرورية و7 مركبات مطلوبة، كما تم الإفراج عن 1786 بعد إحضار

على جميع منافذ المنطقتين المستهدفتين من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع هروب المطلوبين والمخالفين، وذلك من خلال التنسيق الكامل مع كل الوحدات والأجهزة الأمنية الميدانية والدعم والإسناد وفق الخطة المعدة لذلك. وأضافت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني ان الحملات والملاحقات الأمنية مستمرة للقضاء على الخارجين عن القانون والمطلوبين للعدالة وأن الحملة حققت النتائج

جمال الصايغ، شاركت فيها القطاعات الميدانية الأمنية المعنية والأجهزة المساندة. وأكدت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في بيان لها أنه وفق الخطة الأمنية التي بدأت بطوق أممي محكم لمنطقتي ميدان حولي والرقعي لملاحقة وضبط كل العناصر المخالفة للقانون والمشتبه بهم والمطلوبين على ذمة قضايا، وبعد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بدأت الأجهزة الأمنية بالمداومة من أجل السيطرة الكاملة

الخطة الأمنية اعتمدت على إغلاق المناطق لمنع هروب المخالفين

ماني الظفيري - عبد الله فنيص
استمراراً للحملات الأمنية المجاهدة للقضاء على الخارجين عن القانون والمطلوبين للعدالة، قاد وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الحملة الأمنية واسعة النطاق على منطقتي ميدان حولي والرقعي رافقه المساعد لشؤون الأمن العام اللواء عبدالفتاح العلي ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون العمليات اللواء

في خطوة لتعزيز عمل الإدارة في المرحلة المقبلة دوريات مباحث السلاح الراجلة تضبط «ربع و9 ملم» مع مصري ومواطن



السلاح وتحديد الدوريات الراجلة اشتبهت بوافد مصري بالقرب من أسواق القرين، وبتفتيش مركبته عثر بحوزته على مسدس ربع. وافاد بان السلاح اهداه له أحد أصدقائه الكويتيين على حسب زعمه وأنه لا يعرف ان حيازة هذا السلاح مُجرّم. وفي محيط اسواق القرين ايضا تم الاشتباه بمواطن يستقل مركبة فارهة، وبتفتيشه عثر معه على مسدس 9 ملم غير مرخص. وفي ذلك، أكد المصدر ان مزيداً من الحملات ستشن في المرحلة المقبلة وستشمل الحملات المناطق السكنية.

محمد الجلامنة
أحال مدير عام الإدارة العامة لمباحث السلاح العميد عبدالرحمن الصهيل الى النيابة العامة وافداً مصرياً ومواطناً لحيازة سلاح وذخيرة دون ترخيص، وتمت مصادرة سلاح ربع ومسدس 9 ملم. وبحسب مصدر امني، فإن العميد الصهيل استحدث دوريات راجلة لتتضم الي ادارة مباحث السلاح، بحيث يكون دورها مؤثراً الى جانب الحملات المفاجئة التي تشنها الإدارة لضبط الأسلحة. وقال المصدر ان ادارة مباحث

الاستئناف تلقي حكماً ضد مستثمرة بأسواق القرين



الحامسي علي العلي

مؤمن المصري

ما زال مسلسل قضايا «أسواق القرين» منظرًا أمام المحاكم، حيث ألغت محكمة الاستئناف برئاسة المستشار أيمن الرويشد حكم محكمة أول درجة القاضي بالزام مواطنة (مستثمرة في أسواق القرين) بأن تؤدي لشركة 17 ألف دينار والقضاء مجدداً برفض الدعوى والزامها بتعويض الأولى بمبلغ 2500 دينار عن الأضرار والخسائر التي أصابها. وتتلخص تفاصيل الاستئناف الذي تقدم به المحامي عيسى العلي عن «المستثمرة» في أن الشركة أقامت دعوى إيجارات كلي ضد موكلته ابتغاء الحكم بإخلائها من العين محل التقاضي وأن تؤدي لها قيمة الأجرة المتأخرة وما يستجد من أجرة حتى تمام الإخلاء وتسليمها خالية من الشواغل والزامها بالمصروفات. وقال: بياناً لذلك انه بموجب عقد إيجار استأجرت موكلته من الشركة محل الكائن بمنطقة غرب أبو فطيرة «أسواق القرين» نظير أجرة شهرية قدرها 325 ديناراً وقد تخلفت عن سداد الأجرة حتى تاريخ رفع الدعوى، وأكد العلي أن هناك فساداً في الاستدلال وقصور في التسبيب، إذ قضى الحكم المستأنف بمتأخر الأجرة رغم علم الشركة بأن النشاط تجاري وليس حرفياً وهو ما تم التعاقد عليه فعلاً وانها جهزت العين ولم تنتفع بها لرفض الجهات الحكومية استصدار وتجديد التراخيص. وأثبتت أن العين غير مستغلة، وقد خبير قيمة الأعمال التي تمت ويكون في الزام المواطنة ببذل الانتفاع يتعارض مع المادة 561 مدني، وبالتالي لا تستحق الشركة أي مبالغ، وهو ما كان موضوع الدعوى الفرعية والمنضمة.

سوالف أمنية



حمد السريع

لواء شرطة متقاعد

السراة@gmail.com

شركات الأنظمة الأمنية

تطابق المواصفات الفنية المقيدة لديها. في الكويت فإن شركات الأمن سواء المسؤولة عن توفير العناصر البشرية للحراسات أو المسؤولة عن الأنظمة الأمنية تحصل على تراخيصها من وزارة التجارة دون الرجوع إلى وزارة الداخلية وهي الجهة المعنية في هذا الجانب. وزارة الداخلية يجب أن تنظر في موافقتها لشركات الأنظمة الأمنية إلى جانبين: أولاً: أن تكون هذه الشركات مؤهلة ولديها القدرة على القيام بواجباتها في تنفيذ المشاريع. ثانياً: وهو الأهم حيث إن الشركات المؤهلة تنفذ مشاريع أمنية لقطاعات حيوية بالدولة بما فيها وزارات وكذلك القطاع النفطي ولهذا يجب أن تكون تلك المشاريع بعيدة عن الاختراق الأمني من خلال معرفة نظام عمل الشركة والعاملين فيها حتى لا يتبع النظام والدخول إليه إلى أي جهات اجنبية خارجية تستغل في مخططاتها الإجرامية. مشاريع الأنظمة الأمنية الجبارة القائمة أو الموجودة في العديد من الجهات الحكومية يجب عدم السماح بالعبث بها أو اختراقها من قبل أي شركة أمنية غير متخصصة تتقدم وتدعي أمام وزارة التجارة بأنها تملك الامكانيات اللازمة لتنفيذ المشاريع الأمنية، لذا يجب قيام وزارة الداخلية بدورها وعدم منح أي ترخيص لأي شركة أمنية إلا بعد اجتيازها للاشتراطات الواجب وجودها حتى يتم تأهيلها والسماح لها بالعمل في النظام الأمني.

مشارة الكهنة

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة خزعل الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

حميد إسماعيل خزعل

تعهد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه الرجعون

في قضية اقتحام مجلس الأمة مشادة بين الهيئة القضائية والمحامي الجاسم والمحكمة تأمر بحبسه 24 ساعة

مؤمن المصري
حدثت مشادة كلامية أمس بين الهيئة القضائية والمحامي محمد عبد القادر الجاسم أمرت على إثرها المحكمة بحبس الجاسم 24 ساعة لخروجه عن التقاليد المهنية أثناء نظر قضية اقتحام مجلس الأمة والمتهمة فيها 70 مواطناً. وقد تخنى المستشار عبدالرحمن الدارمي عقب رفع الجلسة عن نظر الدعوى وأحالها إلى رئيس محكمة الاستئناف لتحديد دائرة أخرى لنظرها.

جاء هذا خلال نظر الدائرة الجزائية السابعة بمحكمة الاستئناف برئاسة المستشار عبدالرحمن الدارمي وأمانة سر فارس القضاب للقضية المتهم فيها 70 مواطناً بينهم 9 نواب سابقين. وقد مثل بعض المتهمين أمام المحكمة ومن بينهم النائب السابق مسلم البراك الذي تم إحضاره من السجن المركزي حيث يقضي عقوبة الحبس المقضى بها ضده في قضية أمن الدولة المتهم فيها بالعبث في الذات

الأميرية خلال ندوة ساحة الإرادة التي ألقى فيها خطاباً بعنوان «كفى عبثاً». كانت محكمة الجنائيات قد قضت ببراءة جميع المتهمين مما أسند إليهم من اتهامات. واستأنفت النيابة العامة هذا الحكم بطلب إلغاءه. ونكرت في أسباب الطعن أنها تنعى على الحكم بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون وتاويله وثبوت الاتهامات بشأن

راكبا دراجة نارية سلبا مصرياً في السالمية

احمد خميس
عادت ظاهرة وخطف الدراجات النارية وخطف

اقدم مجهولان يقودان دراجة نارية على سرقة شحنة خاصة بوافد مصري وهو يمشي (راجل) بعدما

خطافها وهما يقودان بسرعة عالية وكان بداخلها اوراقه الثبوتية وبطاقات بنكية وهاتف ذكي.